والذي يبين أن نصيب الفرد من الطعام قد هبط عام ١٩٨٠ بنسبة ١٠٪ عما كان عليه منذ عشر سنوات، وأن نسبة نمو الدخل الفردي كانت أقل من ١٪ في ١٩ دولة، بل كانت نسبة سلبية (أي متراجعة) في ١٥ دولة افريقية أخرى.. وبهذه المناسبة، يذكر بعض المعلقين (**لوموند**، ١٩٨٢/٣/٢٠) أن ما يقرب من ألفي مؤتمر وندوة ولقاء عقدت منذ عام ١٩٧٦ بين «الشمال والجنوب» وانتهت كلها بفشل اختلف شكلاً ولم يختلف في جوهره. وذلك لأن العالم الثالث فريسة للشركات العابرة الجنسية، انتزعت من الدول العربية فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ عقوداً بلغت قيمتها أكثر من ٧٢ مليار دولار (د. عبد الهادي حسن، **السفير**، ١٩٨٢/٣/٢١)، وكانت الأنصبة الأكبر لأفواه فرنسا (١٧,٣٪) واليابان (١٤,١٪) وأميركا (١٢,٤٪) والمانيا الغربية واليابان وبريطانيا.

وبعد ذلك، ثمة حادثتان: الأولى هي اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في فيينا في ١٩٨٢/٣/١٨، حيث قررت تخفيض انتاجها في مناخ سوقي تتدهور فيه أسعار النفط ويزداد التنافس مع هبوط الطلب، اذ خفضت شركة شل أسعارها وقللت مصفاة التكرير الألمانية من انتاجها. وانقلب النفط العربي سلاحاً في أيدي الاحتكارات الغربية (ضد ليبيا مثلاً). ومن الطريف في هذا المجال أن نجد العلاقات الفرنسية السعودية في مأزق، اذ أن بين الدولتين عقوداً تم التوقيع عليها عام ١٩٧٣ يتم بمقتضاها توريد نصف الاحتياجات الفرنسية تقريباً بأسعار أعلى كثيراً من السوق الحالي (٣٤ دولاراً مقابل ٢٧ ــ ٢٨ دولاراً).

والحادثة الثانية هي انفجار الانتفاضة الفلسطينية، لا في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فقط، بل وفي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ أيضاً. ولهذه الانتفاضة أصداء وآثار لم يدرك العرب أنفسهم ــ فيما يبدو ــ مداها الحقيقي العظيم.

ونميل الى الاعتقاد بأن هذه الظروف العامة المحيطة بالقضايا الشرق أوسطية، والداخلية أيضاً، تدفع بالدول والتيارات المختلفة الى التحرك عن مواقفها السابقة بعض الشيء. ومن الأمثلة على ذلك، الأهمية التي احتلتها زيارة سياد بري، الرئيس الصومالي، لواشنطن التي أومأت الى أن مساعداتها للصومال مرتبطة بمواجهته للجماهيرية في افريقيا. وبعد ذلك بأيام قليلة، كانت زيارة وزير الاقتصاد الألماني الغربي للقاهرة، للتعاون في مشاريع الطاقة النووية مع مصر.. هل بين هذا وذاك، وبين تصريحات الرئيس حسني مبارك (بعدم استعداد مصر لمهاجمة دولة عربية) من علاقة بمعنى انتقال المحاور قليلاً؟ على أي حال، كان الشرق الأوسط محط أنظار ومقصد تجوال لشخصيات غربية كثيرة هذا الشهر..

□ كانت زيارة ميتران لاسرائيل تأكيداً عملياً لتخلي فرنسا عن بيان البندقية بسبب ما كان يبدو فيه من حياد سطحي مزعوم. وجر هذا الموقف الفرنسي وراءه سائر الدول الأوروبية الأخرى التي كانت، منذ فترة غير بعيدة، احتجت على تصريحات شيسون في اسرائيل بأن بيان البندقية فات عليه الدهر.

وقد كثرت التعليقات على زيارة الرئيس الفرنسي للدولة اليهودية في حينها، بحيث لم يعد هنا مجال للمزيد. ولكنا نود ابداء بعض الملاحظات على هامش الموضوع: ان ما كرره ميتران من حق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم كان يداً ممدودة لاتجاهات عربية معينة، وفهمته بعض الأوساط السعودية والمصرية على هذا الأساس فرحبت بالزيارة، خاصة وأن الرئيس الفرنسي دعا اسرائيل للموافقة على مشروع الأمير فهد تحديداً (**السفير**، ١٩٨٢/٣/٦). وكذلك كانت الاشارات العديدة الى عودة التعاون الفرنسي الاسرائيلي في انتاج الأسلحة، والطاقة النووية الخ... علامة على تقارب فرنسي مع الخط الأميركي في الشرق الأوسط، في الوقت نفسه الذي يتراجع فيه الموقف الفرنسي عن الوساطة المباشرة الى مجرد الأمل في «تسهيل الطرق نحو مفاوضات بين الأطراف المعنية» (تصريح **ميتران** في ١٩٨٢/٣/٢٧). وتوقعت المصادر الاعلامية أن تقوم بزيارة القدس المحتلة، بعد ميتران وكارينغتون، شخصيات رسمية أوروبية أخرى، في حين أرجأ ديستان موعد زيارته إلى آخر السنة.

واذا كان البعض توقع أن تثير الانتفاضة الفلسطينية، استجابة عاطفية لدى الحكم الاشتراكي الفرنسي، فقد خابت الآمال. ففي ١٩٨٢/٣/٢٥، تحدث شيسون أمام الاتحاد الدولي للصحافيين والصحافة باللغة الفرنسية،